

مقال افتتاحي للبرنامج: أهمية حرية التعبير للنظام ولنمط الحياة الديمقراطي

الحق في التعبير الحر هو أحد حقوق الإنسان الأساسية، هنالك العديد من التفسيرات المتنوعة لأسباب حماية هذا الحق. سنناقش في هذا البرنامج نوعين من التفسيرات الرئيسية: أهمية حرية التعبير للنظام الديمقراطي بهدف تحقيق الحرية والمساواة لجميع المواطنين والحفاظ عليها. وأهمية حرية التعبير لنمط الحياة الديمقراطي في الحيز الخاص، أو في حيز المجموعة.

أهمية حرية التعبير للنظام الديمقراطي

1. لمراقبة عمل السلطة - حرية التعبير هي أمر الزامي في الديمقراطية، وذلك بهدف فحص وانتقاد النظام الحاكم وأنشطته، واستبداله إن لزم الأمر.

"من المفترض أن يقوم النظام الحاكم في المجتمع الديمقراطي بتمثيل وخدمة المواطنين. إن لم يفعل ذلك، من حق المواطنين أن يقوموا باستبداله. على المواطنين أن يمتلكوا أمرين إن أرادوا مراقبة عمل النظام الحاكم: (أ) معلومات عن نشاطات النظام الحاكم (ب) إمكانية انتقاده. من الممكن توفير هذه الشروط فقط في حال توفرت حرية التعبير"¹.

2. خلق توافق اجتماعي حول قيم واهداف اجتماعيه تقوم ديمقراطية نظام الحكم على أساس اتفاق ما بين المواطنين بما يتعلق بنشاطات النظام الحاكم، ويتطلب هذا الاتفاق حوارًا قائمًا على حرية التعبير. "الديمقراطية هي نظام حكم يتميز بالاتفاق... السيرورة الديمقراطية هي عملية اختيار الأهداف المشتركة للشعب ووسائل تحقيقها، عن طريق التوضيح التفاوض اللفظي، بما معناه، توضيح المشاكل التي تواجهها الدولة بصورة علنية، وتبادل الأفكار حولها بشكل حر"².

3. المعرفة تساوي القوة - قدرة المجموعات المختلفة التي تشكل المجتمع على العمل لتحقيق أهدافها مبنية على المعرفة، في ظل عدم تكافؤ الفرص في خلق المعرفة وتلقيها، يتم المس بالمساواة ما بين المجموعات. حرية التعبير هي واحده من أدوات نشر المعرفة وتلقيها.

"المعرفة تساوي القوة - في حال امتلاك الفرد أو المجموعة للمعلومات، سيمكّنهم ذلك من تنفيذ مهمة ما بسهولة أكثر من أولئك الذين لا يملكون المعلومات. في معظم الحالات، تخدم القيود المفروضة على المعلومات مصالح من يقوم بعملية فرض القيود، بحيث يُمنع الآخرون من الوصول الى المعلومات. هكذا هو الأمر في مواضيع الاقتصاد والعلوم والأمن بالطبع. لذلك؛ في النظام الديمقراطي الذي يجب أن يمنح أي شخص إمكانية تطوير وتعزيز مصالحه الخاصة؛ من غير المعقول أن تقوم مجموعة واحدة بمنع مجموعة أخرى من الحصول على المعلومات"³.

1. كرتسمر، دافيد. دراسات حقوق الإنسان في إسرائيل، كتيب 1 (القدس: جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 1984، صفحة 5).

2. المصدر السابق.

3. مروشك، أوكي. بالشراكة: المرشد لتعليم الديمقراطية (كنيرت، 1988، صفحة 50).

أهمية حرية التعبير لنمط الحياة الديمقراطي

التفسيرات التي تصب في صالح حرية التعبير مهمة جداً، ليس بهدف بناء النظام الديمقراطي فقط، بل بهدف الشعور وإمكانية العيش بحرية في السياقات والتفاعلات ما بين المواطنين والحكومة، وما بين المواطن وبيئته المحيطة والقريبة أيضاً.

1. حرية التعبير ليست وسيلة، بل هي هدف بحد ذاتها:

"تنبع أهمية المبدأ أيضاً من الدفاع الذي يوفره لمصلحة فردية خالصة، بما معناه أهميته لكل إنسان لكونه إنسان، لمنح فرصة التعبير الكامل عن خصائصه وسماته الشخصية: لتحسين ولتطوير ذاته الداخلية الى أقصى حد ممكن، للتعبير عن رأيه في أي موضوع كان في حال كان يعتقد أن لهذا الموضوع أهمية بالنسبة له، باختصار- أن يتحدث بما يجول في خاطره، لتبدو الحياة مهمة وذات معنى في عينيه"⁴.

2. حرية التعبير هي وسيلة لتقصي الحقيقة:

"لا يرى المبرر الأول بحرية التعبير هدفاً بحد ذاته، بل يراها كوسيلة لتقصي الحقيقة والوصول إليها. الادعاء هو أنه من الممكن الوصول الى الحقيقة فقط في إطار نقاش حر، وتبادل حرة للأفكار، وحرية البحث والانتقاد. تم تطوير هذه النظرية المركزية من قبل ميلتون وميل. الادعاء الرئيسي هو أن الرأي الذي نقوم بمنع إسماعه لظننا بأنه مُضلل وغير صحيح، قد يكون صحيحاً. وحتى إن لم يكن هذا الرأي صحيحاً بكامله، فمن الممكن أن يكون فيه شيء من الصحة، جزء من الصحة أو ذرة منها. وحتى لو كان هذا الرأي خاطئاً بكامله، من المرجح أن يؤدي التعامل معه الى تأسيس وتقوية الرأي الصواب. [...] صاغ بوبر هذه الفكرة بشكل أكثر تواضعاً، وادعى أن النقاش الحر يسمح بالكشف عن الأخطاء والأكاذيب، حتى لو أنه لا يوصل دائماً الى الحقيقة، فهذا الاحتمال (الكشف عن الأخطاء والأكاذيب) شديد الأهمية"⁵.

3. حرية التعبير تقدم الشعور بالانتماء الجماعي:

"بعكس الرأي المتعارف عليه تعلمنا صمت الناس المستضعفة ليس دليلاً على الموافقة. الناس المتضرره تصمت من دافع قلة الحيلة وفقدان الأمل. مجتمع ديمقراطي لديه ميثاق اجتماعي صاحب مسؤولية انسانية وودية لا يوافق على وجود فقدان الأمل والاستسلام عند قسم من المجتمع. التفسير العملي لعدم الموافقة هذا هو خلق شراكة مع هؤلاء الناس المتدخل بحياتهم ... وهذا الواقع الهائج والعاصف يبدأ بالبحث عن تفاهم ولغة مشتركة وخلق حوار. خلاصة الشراكة هي اقامة مجتمع محلي جماهيري يشجع ويدعم بأن يأخذ السكان الاصلين السلطة والمسؤولية على حياتهم وعلى المكان الذي يعيشون به."⁶

4. أقوال القاضي أغرنت بإلتماس رقم 53/73 "صوت الشعب" ضد وزير الداخلية، قرارز' الصفحة 878.

5. كرمينتسر، موردخاي. حقوق الإنسان والمواطن في إسرائيل: المجموعه، الكتاب ب' (القدس: الجمعية لحقوق المواطن في إسرائيل، 1991، الصفحة 28-29).

6. سيدن، الي شيبغ. التمكين والتخطيط المجتمعي: النظرية والممارسة من الحلول الاجتماعية والإنسانية. الكمبيوتر المتحد، تل أبيب عام 2002، صفحة 197.

4. حرية التعبير تمنع العنف:

"[...] تتيح حرية التعبير إحداه التغييرات عن طريق الإقناع وليس عن طريق القوة، لذلك فإنها تتيح حصول تغييرات بطريقة إنسيابية معتدلة وليس بطريقة منجرفة، وتتيح حصول تغييرات دون أن يتم كسر النظم الأولية، بما معناه أنها تتيح التوازن ما بين الاستقرار والتغيير".⁷

هنالك من يرى في العنف طريقة للتعبير، ولكن من المهم الإشارة بانها طريقة إشكالية بسبب الضرر الجسدي الناتج عنه وبسبب عدم توفر مقومات موجودة في التعبير الكلامي والمشاركة في الآراء والمشاعر والتفسيرات والامكانيات لفهم اسباب الوضع القائم.

5. تخفيف التوتر:

تتيح القدرة على التعبير بشكل حر التخفيف من التوتر والضغط، كما أنها تتيح الشعور بالراحة لمتابعة النشاطات المستقبلية. من الجدير بالذكر في هذا السياق أن التخفيف من الضغط يسهل على العاملين من اجل التغيير الاجتماعي المطلوب، ولكن في الوقت ذاته من الممكن أن يحافظ على الوضع القائم بمركباته الأشكالية المختلفة. هناك من يستخدم تخفيف التوتر لدفع المجموعات المستضعفة للشعور بالراحة لفترة زمنية ما، وذلك للحد من دوافعها للتغيير الاجتماعي وتقبل الوضع القائم المعتل. لا توجد لنا أية نيّة في هذا البرنامج لتخفيف توتر من هذا النوع.

6. الاعتراف بالآخر وباحتياجاته:

حاجة الإنسان لاعتراض الآخرين بوجوده تصل مرحلة الإكتفاء عند إتاحة الفرصة له بالكلام والاستماع اليه.

7. وسيلة للاتصال العالمي والمحلي:

تعتبر حرية التعبير اليوم وسيلةً وهدفاً للتواصل مع العالم أجمع عبر الإنترنت. وللعلاقات الشخصية، والتجارية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

هذه التفسيرات القويّة التي تصب في صالح حرية التعبير تشكّل أحياناً شرعيّة ليس فقط للدفاع العادي عنها إنما لحصانة خاصة يمنحها المجتمع الديمقراطي لمجالات معينة لدى أفرادها. على سبيل المثال، تُمنح المؤسسات الأكاديمية حماية خاصة لحرية تعبير طواقمها التعليمية، وفي بعض الأحيان لحرية تعبير الطلاب. تُشتق هذه الحرية من الدور الاجتماعي الخاص الذي تملكه الأكاديمية في تقصي الحقيقة.

عندما نود استيضاح موضوع حرية التعبير في الأوساط الأكاديمية، يتوجب علينا أولاً استيضاح تأثير المؤسسة على النسيج الاجتماعي العام، وما يشتق منه لتوسيع و/أو تقييد حرية التعبير من قبل "العاملين به".

"دور الجامعات هو البحث والتقصي، وتوسيع المعرفة والتعليم". بناء على ذلك، يعتقد المفكرون والمفكرات المختصون/ات بموضوع الديمقراطية بأنه من هذه الوظيفة تُشتق حرية تعبير واسعة النطاق، سواء كانت في مجال البحث والتدريس، أو في إتاحة النشاط السياسي المتنوع في الحرم الجامعي.

"العلاقة ما بين حرية التعبير الفردانية والحريات السياسية بشكل عام، وبين تقدّم المعرفة الإنسانية هي علاقة مباشرة وغير مباشرة. من دون التشكيك بالأمور المتفق عليها، لا يمكننا تعزيز وتقصي مجالات جديدة، إن قمعنا حريات الفرد، سوف نُؤثر أيضاً على طبيعة البشر بشكل يمتنعون فيه عن أن يكونوا فضوليين، أو أن يخافوا من ذلك. لأن أحد الأدوار المركزية للجامعة هو تمكين وتعزيز المعرفة الإنسانية، إدعاءات ميل هذه قابلة للتأويل"⁸.

"يُستدل مما ذكر أنه تماماً كما يجب على الجندي أن يكون حارساً للأمن، على الأساتذة الجامعيين أن يكونوا حراساً للحرية الشخصية والنقد والتشكيك"⁹.

الحيز الفني هو حيزٌ إضافي يتلقى في بعض الأحيان حماية خاصة. كمثل حرية التعبير الأكاديمي، تنبع حماية حرية التعبير الفني من الوظيفة الاجتماعية الخاصة بالفن. فبطريقتها الخاصة، هي تتيح التعبير عن المشاعر الاجتماعية الصعبة التي إن لم يتم التعبير عنها، ستودي الى العنف. كما أنه يتم دعم حرية التعبير الفنية، لأنها تتيح الخروج من الواقع إلى الخيال، هناك تأثير كبير لهذا الأمر على قدرة المجتمع وأفراده على التفكير في خيارات جديدة للتعامل مع المواقف الاجتماعية التي لم تجد حلاً بعد في الوقت الحالي.

"الخيال ... كونه مدعماً بالإنجازات العلمية، كان من الممكن تحويل قوته لإعادة بناء الخبرة وعالم التجارب"¹⁰.

لا تعني كل هذه الأمور عدم وجود قيمة للفن والمعرفة البحثية، وبأن أهميتهما تنبع من دورهما الاجتماعي فقط، ولكن، يُعتبر دورهما الاجتماعي مبرراً مهماً لحمايتهما الخاصة.

التقييدات الشرعية والتقييدات غير الشرعية على حرية التعبير

حرية التعبير هي إحدى الحقوق الأساسية في النظام الديمقراطي، ولكن، كسائر الحقوق، يتناقض هذا الحق في كثير من الأحيان مع حقوق وقيم أخرى أكثر منها أهمية، أو مساوية لها أو أقل منها أهمية. تتطلب حالات الصراع بين القيم الديمقراطية ذات القيمة الإيجابية إهتماماً خاصاً. يتوجب أولاً فحص إمكانية الغاء التناقض المتواجد بينهما حتى يتمكنا من الاستمرار في الوجود جنباً إلى جنب، في حالة عدم توفر هذه الإمكانيّة، يتوجب البحث عن التوازن والوسطية (حل وسط) بين القيم المتعارضة، إن لم تكن هناك إمكانية لتحقيق هذا التوازن، يجب إعطاء الأولوية لأحدهما والتنازل بشكل مؤقت عن تحقيق القيم الأخرى.

الادعاء الأساسي الذي يوجه الحلول في هذه الحالات، هو تأكيد تحصيل الحد الأقصى من الحماية لتطبيق القيم الديمقراطية. يتوجب أن تكون الحدود المقيدة لحرية التعبير في هذه الحالات افتراضاً نابغاً من الواقع وتقييداته.

8. غانز حاييم، من ريجارد فاجنر حتى حق العودة، تحليل فلسفي للقضايا الإسرائيلية الخاصة بالجمهور. الكلية الأكاديمية سبير، مكتبة سبير، إصدار عام عوفيد 2006، الصفحة 93.

9. نفس المصدر. ص 94.

10. ماركوزه، هيربرت. الإنسان الأحادي البعد، مكتبة بوعاليم، 1970.

في مقابل هذه الحالات، هناك مظاهر لتقييد حرية التعبير، وذلك بهدف حماية جميع الحريات الديمقراطية من أولئك الذين يسعون لإلحاق الأذى بها. في هذه الحالة، تختلف المصلحة عن الوضع السابق الذي وصفناه. في هذه الحالة، تقييد حرية التعبير ليست خياراً افتراضياً يكون ثمنها المس بأحد القيم الديمقراطية، بل يكون حماية لنمط الحياة وللنظام الديمقراطي.

على سبيل المثال، لا يشبه التناقض القائم بين حرية التعبير وبين الرغبة في إذلال النساء في الأفلام الإباحية¹¹ والتناقض القائم بين حرية التعبير من جهة وبين الحق في الأمن من جهة أخرى. يدور الحديث في المثال الأول عن تناقض بين مبدأ ديمقراطي وبين نية غير ديمقراطية، بينما يدور الحديث في المثال الثاني عن التناقض بين اثنين من المبادئ والحقوق الديمقراطية.

الحاجة الحتمية للحد من حرية التعبير في حالات التناقض بين مبادئ الديمقراطية، بالإضافة الى حالات تعرض القيم الديمقراطية للخطر تقع في معظم الحالات على عاتق الهيئة التشريعية في البلدان الديمقراطية المختلفة.

لكن، جزء من التطورات التكنولوجية المعاصرة تجعل وظيفة التشريع وفرض القانون بما يتعلق بتقييد حرية التعبير غير قابلة للتنفيذ وفي كثير من الأحيان تجعلها منفصلة عن الواقع. فعلى سبيل المثال، تضع شبكة الإنترنت قدرة المشرعين على حماية و/أو المساس بحرية تعبير مواطني دولتهم تحت طائلة التساؤلات. يُعتبر الجيّز الإلكتروني عابراً للحدود، كما أنه يتيح تعبيراً سريعاً يتم نقله الى أنحاء مختلفة من العالم. تُنظّم الثورات الاجتماعية عبر الشبكة (مثل الربيع العربي في مصر)، يتواصل مواطنو دول لا تتمتع بعلاقات دبلوماسية فيما بينهم، أحياناً بما يتنافى مع سياسات حكوماتهم، يتم نشر المعلومات السياسية الذي لا يحبذ النظام نشرها من دون أي عناء وصعوبة (مثل ويكيليكس). تدعو كل هذه الأمور الى التحقيق وإعادة مناقشة الأساليب الواجب اتخاذها لحماية حرية التعبير من جهة، وصعوبات تطبيق هذه الحماية من جهة أخرى. تخلق شبكة الإنترنت إمكانيات جديدة للنقاش السياسي العام، بل هناك من يعتقد أنها تسمح بعودة الديمقراطية المباشرة، أي أنها تتيح للسلطة المحلية أو السياسية بتمرير القضايا المثيرة للجدل لجميع المواطنين من خلال شبكة الإنترنت وإجراء تصويت عن طريقها من حين لآخر. تتحدى هذه الخيارات الجديدة نظام الحكم الديمقراطي التمثيلي، كما أنها تتيح فرصاً ديمقراطية جديدة. هناك أهمية كبيرة في توفير معلومات كهذه للطلاب، وذلك بهدف فحص المكنون الإيجابي الكبير للشبكة لتعزيز الديمقراطية وجعل الطلاب شركاء في عملية تعزيز الديمقراطية.

لكن، جانب المكنون الديمقراطية الموجود في حيز الشبكة ، إلا أنها تُنتج بين الحين والآخر مظاهراً خطيرةً تتمثل بالاستعمال المسيء للمتصفحين مثل- الإذلال والفضح، نشر الأفكار العنصرية وغيرها. كيف من الممكن التعامل مع هذه المظاهر؟ ومن هو المسؤول عن سن القوانين في عالم حدوده السياسية لا تتوافق مع حدود نشاطات مواطنيه وساكنيه؟ يكرّس العاملون في مجال التربية الكثير من الوقت لإيجاد السبل لحماية الشبيبة من الأذى العاطفي أو أي أذى آخر قد يتعرضون له من خلال الإنترنت. يتوجب تعليمهم العديد من الوسائل القانونية والأخرى للتعامل مع أضرار الشبكة، ولكن في نفس الوقت، يتوجب منحهم المعرفة ومساحة التفكير للاستخدام الديمقراطي المطور.

تغيير اجتماعي اضافي يطرح تساؤلات على الطريقة المتعارف عليها للتعامل مع حماية حرية التعبير ولتحديد حدودها هو التغيير في مكانة المرأة في الجيّز الاجتماعي والسياسي. وعي النساء (والأقليات الأخرى) المتزايد لحقوقهن يوضّح استيعاب الطرق الخفية لتقييد وإسكات حرية تعبير الفئات المهمشة.

11. انظروا في مقال بروفيسور أوريت كيمير الموجود في هذا الكتيب في صفحة.... والذي تم نشره في كتابها: احترام آدم وحواء - نسوية اسرائيلية، وقانونية واجتماعية، دار نشر كرمل.

بينما تناول الفصل الأول من المقال أهمية حرية التعبير وحدودها، بالطريقة التي تمت صياغتها في معظم الحالات على أيدي الرجال، هناك مجال للتساؤل عما إذا كانت السبل التي تحافظ على حرية التعبير للنساء وتلك التي تقيد حرية تعبيرهن متشابهة أو مختلفة عن تلك الأساليب الخاصة بالرجال، أو إن كانت هناك حاجة للبحث عن أساليب أخرى للدفاع عن حرية تعبيرهن؟ على سبيل المثال، قد نسأل، هل قامت شبكة الإنترنت بتوسيع حرية التعبير لدى النساء بنفس المستوى الذي قامت به بتوسيع حرية التعبير لدى الرجال؟ هل يتوجب إعطاء الأولوية لتوظيف النساء في النقاشات الأكاديمية والسياسية (التمييز المصحح)، هل يتوجب منحهن مكانة متساوية مع مكانة الرجل، أو أن الوضع الراهن هو وضع مُنصف ومناسب؟ من هم أو من هن أولئك الذين يتوجب عليهم/هن صياغة الأسئلة العامة الواجب طرحها في النقاشات؟

في الفصل الذي يتحدث عن حرية التعبير والمساواة بين الجنسين سنتعامل بإقتضاب مع هذه المسألة. سنُعلم عن الإقصاء المتكثّر للنساء من الندوات في المؤتمرات العامة، واقصائهن من مساحات الأحكام الدينية، واقصائهن عن مراكز السلطة وغيرها. سنقوم بالإشارة إلى أنواع الإقصاء التي تمنع حرية التعبير المتساوية ما بين الرجال والنساء.

مناقشة حرية التعبير لا تجري في حيّز حيادي، كما رأينا في حالة النساء. بل تتواجد في المساحات السياسية الاجتماعية التي تتواجد بها علاقات القوى غير متكافئة ما بين المجموعات التي يتكون منها المجتمع. عدم المساواة القائم يعني أن هناك اختلافاً في القضايا التي تم المجموعات المسيطرة وتلك التي تم المجموعات الأخرى، ويتوجب تكريس الكثير من التفكير في كل نقاش يجري حول هذا الموضوع. كيف من الممكن حماية حرية تعبير المجموعات المقصية؟ من يجب أن يكون مسؤولاً عن هذه الحماية وكيف؟

يقترح الكتيب الذي يظهر أمامكم تعلّم أهمية حرية التعبير وتعلم حدوده الشرعية وغيرها. ليس هناك أي شك بأنه لا يشمل جميع القضايا المتعلقة بالموضوع وبأنه ما زال ضمن النقاش الأولي. مع ذلك، نحن نأمل أن المعلمين والمعلمات الذين سينشرونه في فصولهم الدراسية سينجحون بتمرير الاعتراف بالأهمية الخاصة التي يتمتع بها هذا الحق لطلابهم، كما أننا نأمل بأن يخلق ذلك لدى الطلاب الدافع للانضمام للدفاع عنه من جانب، ولتقييده في نفس الحالات الخاصة التي تتطلب ذلك.

يثير نقاش قضية حرية التعبير، كما تثير النقاشات الأخرى المتعلقة بنظام التعليم ونظام السياسة أيضاً، العديد من الأسئلة التعليمية. من ناحية، يستخدم المعلمون أفضل السبل بهدف عرض القضايا الاجتماعية السياسية على طلابهم، ومن ناحية أخرى، هم مشغولون بالأسئلة التي تتعلق بهم أنفسهم، مخاوفهم ووظائفهم. في هذا السياق يتم طرح السؤال هل المعلم ملزم بالكشف عن موقفه السياسي، أم أن هناك مانع أخلاقي وقانوني؟ هل على المعلم أن يظهر أمام طلابه حيّز المواقف الاجتماعية السياسية الخاصة بالواقع الإسرائيلي، أم عليه أن يختار القضايا التي تخدم وجهة نظره؟ يفتح هذا الكتيب نافذة صغيرة أمام الطلاب تمكّنهم من التعلّم عن الإشكاليات التي يواجهها معلموهم وتمكّنهم من عرض مواقفهم في الموضوع. ستكون تلك محاولةً لمشاركة الآراء ما بين الطلاب، بحيث أنها ستتيح فحص حرية التعبير في جهاز التعليم من زوايا جديدة (للبيض).

